

الملف الاقتصادي

الفصل الثاني

الملف الاقتصادي

رؤى ومواقف وإسهامات البرلمان الكويتي
في القضايا الاقتصادية
(على المستويين الإقليمي والعالمي)

أولاً : قضايا العولمة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

ثانياً : قضية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

ثالثاً : قضايا التنمية البشرية .

رابعاً : أزمة الديون الخارجية في البلدان الأكثر فقراً .

خامساً : التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .

تمهيد :

قدمت الوفود البرلمانية الكويتية إلى العالم الخارجي (شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً) رؤى وأفكاراً تعكس نهجاً إيجابياً وفكراً تقدماً إزاء بعض أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة . وهي قضايا تحولت وبالتدرج من دائرة المحلية وربما الإقليمية لتصبح قضايا كونية ، ومن الشأن الحكومي الرسمي لتصبح بتداعياتها همماً شعبياً برلمانياً يورق المجتمع المدني والقطاعات الأهلية أكثر ربما مما تعكسه من زعزعة لاستقرار الأنظمة والسياسات الاقتصادية في مناطق كثيرة من العالم .

هذا وقد حاولنا تصنيف المجموعة التي تتألف منها هذه الرؤى والأفكار المالية والاقتصادية في البنود الخمسة التالية :

1- قضية العولة (بأبعادها التجارية والمالية والتنموية) .

2- قضية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

3- قضايا التنمية البشرية .

4- أزمة الديون في الدول الأكثر فقراً .

5- التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .

وفيما يلي نعرض لكل منها بشيء من المنهجية العلمية تصنيفاً وترتيباً وتقديماً لكي يسهل على الباحث المتخصص أو القارئ العادي استخلاص مواقف واضحة للبرلمان الكويتي في تلك القضايا الصعبة حيناً والمركبة في غالب الأحيان .